

لثافي والراجح من مذهبه ان له الرد وقال مالك واحمد  
 في احدى الروايتين ليس له رد ولا ارض **فصل** واذا  
 وجد بالبيع عيبا وحدث عنه عيب لم يجز له الرد عند ابي  
 حنيفة والشافعي الا برضى البايع ويرجع بالارض وقال  
 مالك واحمد هو بالخيار بين ان يرد ويدفع ارض العيب  
 الحادث عنه وبين ان يمسكه وياخذ ارض القدر **فصل**  
 والعيب ما يضر الناس عيبا كالعي والعمه والخرس والعرج  
 والجنون والبول بالفراش والزنا وشرب الخمر والغذف وترك  
 الصلاة والمشي بالجميمة وقال ابو حنيفة الخمر والبول  
 بالفراش عيب في الجارية واذا وجد الجارية  
 معيبة لم يثبت له الخيار وعن مالك بشوكة واذا اشترى  
 عبد افوض ما ذكورا له في التجارة وقد ركبه الديون  
 لم يثبت له الخيار عند الشافعي واحمد وعن مالك ان له  
 الخيار وقال ابو حنيفة البيع باطل بنا على اصله في تعليق  
 الديون برقبته **فصل** ولو اشترى عبدا اعلم انه  
 كافر يخرج مسلما ثبت له الخيار بالاتفاق واذا اشتراه  
 مسلما فان كان كافرا فلاحيار له وعن ابي حنيفة ان له الخيار  
 ولو اشترى جارية على انها ثيب فخرجت بكرا فلاحيار  
 ولو اشترى جارية فان انها لا تخض فلاحيار له وقال  
 الشافعي يثبت له الخيار واذا علم بالعيب بعد اكل الطعام  
 او هلاك العبد رجع بالارض وقال ابو حنيفة لا يرجع

والزنا

فصل

**فصل** واذا املك عبده ما لا وقتنا انه يملك لم  
 يدخل ماله في البيع الا ان يشترطه المشتري بالاتفاق وقال  
 الحسن البصري يدخل ماله في مطلق البيع ضمنا وكذا  
 اذا اعتقه وحتى ذلك عن مالك **فصل** ومن باع  
 عبدا اعتدته عند مالك ثلاثة ايام بيا لها كل احد  
 في هذه المدة من شي كالومات فعدته وضمانه على البايع  
 وتفقته عليه ثم يكون بعد ذلك عليه عهد السنة من  
 الخون والجدام والبرص فاحدث به من ذلك في تلك  
 السنة وده المشتري فاذا انقضت السنة ولم يظهر  
 ذلك فلا عهد على البايع وان كانت جارية تخض تحت  
 تخرج من الحصة ثم تبقى عهد السنة كالعبد وقال  
 ابو حنيفة والشافعي واحمد كل احد من عيب قبل قبض  
 المشتري فمن ضمان البايع او بعد قبضه فمن ضمان المشتري  
**فصل** باع عبدا بشرط العتق قابض صحيح عند ابي  
 حنيفة واحمد ولك في قولان احدهما العمى والثاني  
 السلان وهو الاصح واذا باع بشرط البراءة من كل عيب  
 فلما وقع احوال احدها انه يبرأ من كل عيب على الاطلاق  
 وهو قول ابي حنيفة والثاني انه لا يبرأ من شي من العيوب  
 حتى يبي العيب وهو قول احمد والثالث وهو الراجح  
 عند جمهور اصحابه انه لا يبرأ الا من عيب باطن في  
 الحيوان لم يعلم به البايع وقال مالك البراءة في ذلك